

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٩ / ١ / ٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد محمود الجليبي وفاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المادونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

طالب التدخل التمييزي - طارق رشيد حمودي

المطلوب التدخل التمييزي ضده- قرار محكمة استئناف بغداد-الرصافة بصفتها التمييزية المرقم (٢٠٠٥/م/٥٩٤) اعلام ٥٥٥

ادعى المدعون ورثة رشيد حمودي وورثة خالد رشيد لدى محكمة بداءة الاعظمية بالدعوى المرقمة ١٠٩٩/ب/٢٠٠٤ ان المدعى عليها زهوري كاظم صالح مستأجره (مائة متر مربع) من القطعة المرقمة ٥٤/٢/٧ محلة ٣٠٢ ز ٣٠ دار ٨٠ بأيجار سنوي مقداره ستون ديناراً تدفع باقساط شهرية وللاذثار الاصولي الموجه اليها طلبوا دعوة المدعى عليها للمرافعة والزامها بتخلية الجزء المشغول من قبلها وتسليمه للمدعين خالياً من الشواغل وتحميلها المصاريف كافة . فاصدرت المحكمة بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٤ بالدعوى المرقمة ١٠٩٩/ب/٢٠٠٤ حكماً حضورياً يقضى بالزام المدعى عليها بتخلية

(يتبع)

الجزء المشغول من قبلها (المأجور موضوع الدعوى) وتسليمه للمدعين خالياً من الشواغل . نقض الحكم المذكور تمييزاً بالقرار الصادر من محكمة استئناف بغداد - الرصافة المرقم ١٢٤٧/م/٢٠٠٤ في ١٩/١٢/٢٠٠٤ واتباعاً لقرار النقض اجرت المحكمة تحقيقاتها للثبوت فيما اذا كان قد شيد على القطعة داراً تشغلها المدعى عليها من عدمه ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت المحكمة بتاريخ ٣/٥/٢٠٠٥ وبعدد ١٠٩٩/ب/٢٠٠٤ حكماً حضورياً يقضي ببرد دعوى المدعين وتحميلهم المصاريف كافة معلة قرارها بأن المأجور دار سكن يخضع لأحكام قانون ايجار العقار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل وقد صدق الحكم المذكور تمييزاً بموجب القرار المرقم (٥٩٤/م/٢٠٠٥) اعلام (٥٥٥) الصادر في ٢٦/٥/٢٠٠٥ من محكمة استئناف بغداد - الرصافة بصفتها التمييزية.

بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٥ قدم المدعي طارق رشيد حمودي طلباً معنون الى هذه المحكمة يطلب التدخل التمييزي على القرار المذكور لأسباب أوردتها في طلبه.

القرار:-

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المميز يطلب في لائحته التمييزية المقدمة الى هذه المحكمة والمؤرخة

(يتبع)

في ٢٠٠٥/٨/١٤ التدخل تمييزاً في القرار التمييزي الصادر من رئاسة محكمة استئناف بغداد /الرصافة /الاتحادية /بصفتها التمييزية /فسي الاضبارة المرقمة ٢٠٠٥/م/٥٩٤ والمؤرخ في ٢٠٠٥/٥/٢٦ وذلك للأسباب الواردة في لائحته المذكورة اعلاه ولدى امعان النظر في الطلب المذكور وجد انه لاسند له قانونا ، وذلك لان المادة الرابعة من الأمر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ من قانون المحكمة الاتحادية العليا قد حصرت اختصاصات المحكمة المذكورة ولم يكن من بينها التدخل تمييزاً في القرارات والاحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية الاتحادية - بصفتها التمييزية- وبذلك يكون طلب المميز بالتدخل في القرار المشار اليه اعلاه تمييزاً لا وجه له قانونا مما يقتضي رده شكلاً لذا وللأسباب المقدمة قرر رده شكلاً مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٩/ذي الحجة/١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٦/١/٢٩ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
احمد محمود الجليلي

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد يابان

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
محمد صائب النقشبدي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس